

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

من قدم الحلق على الرمي أو النحر جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه .
قوله وإن قدم الحلق على الرمي أو النحر جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه .
وكذا لو طاف للزيارة أو نحر قبل رميه .
وإن كان عالماً فهل عليه دم ؟ على روايتين .

وأطلقها في الهدایة والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والكافی والهادی والشرح والتلخیص والنظم والفائق وغيرهم .

إحداهم : لا دم عليه وكن يكره فعل ذلك وهو المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب وجزم به في المحرر والوجيز وغيرهما وقدمه في الفروع والرعا بيتين والحاويين وغيرهما وصححه في التصحيح واختاره ابن عبدوس في تذكيرته وغيره .

والرواية الثانية : عليه دم نقلها أبوطالب وغيره وأطلق ابن عقيل هذه الرواية .
فظاهرها : يلزم الجاهل والناسي دم أيضاً وظاهر نقل المروذی : يلزم صدقة .
قوله ثم يخطب الإمام خطبة .

يعني : يخطب يوم النحر بمعنى خطبة يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي .

وهذا المذهب نص عليه وجزم به في المنور وغيره وقدمه في المحرر والفرع والفائق والمعنى والشرح ونصرة وصححه في الرعا بيتين والحاويين وغيرهما قال جماعة من الأصحاب : تكون بعد صلاة الظهر .

قلت : الأولى أن تكون بكرة في أول النهار حتى يعلمهم الرمي والنحر والإفاضة .
وعنه لا يخطب يومئذ وهو ظاهر كلامه في الوجز وجزم به في التلخیص .
فائدة : قال في الرعاية : يفتحها بالتكبير .

فائدة أخرى : إذا أتى المتمتع مكة : طاف للقدوم نص عليه ك عمرته وهو من المفردات وكذا المفرد والقارن نص عليه مالم يكونا دخلاً مكة قبل يوم النحر ولا طاف طواف القدوم عليه الأصحاب .

وقيل : لا يطوف للقدوم واحد منهم اختاره المصنف ورد الأول وقال : لانعلم أحداً وافق أبا عبد الله على ذلك .

قال في القاعدة الثانية عشر : وهو الأصح .

قال الشيخ تقي الدين : ولا يستحب للمتمتع أن يطوف طواف القدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإفاضة وقال : هذا هو الصواب

